

المبسوط

ما هو مقتضى العقد منه فيتضمن الإجازة للعقد منه وهو نظير ما لو اشترى عبدا على أنه بالخيار ثم أذن له المشتري في التجارة كان هذا رضا منه بالبيع فكذلك الكتابة و[] أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

\$ باب مكاتبة أم الولد والمدير \$ (قال) رضي [] عنه (رجل باع أم ولد له أو مدبرته خدمتها من نفسها جاز ذلك وهما حرتان والثنان دين عليهما بمنزلة ما لو باع رقيتهما من نفسيهما) وهذا لأن المملوك للمولى عليهما الخدمة بملك الرقبة فهو بكل واحد من هذين اللفظين يكون مسقطا حقه عنهما بعوض ومضيفا لتصرفه إلى ما هو المملوك له عليهما فيصح ويجب البديل بنفس القبول .

(أم ولد بين شريكين كاتبها أحدهما بغير إذن شريكه فلآخر أن ينقض الكتابة) كما لو كانت قنة ولا يقال هنا ليس لهما أن يبيعاها قبل الكتابة فلماذا ثبت للساكت حق فسخ كتابة صاحبه لأن لهما أن يستخدمهما ويؤاجراهما ولأن لهما أن يستديما الملك فيها وإذا ردت الكتابة تعذر على الشريك استدامة الملك فيها فكان له أن يفسخ الكتابة لدفع هذا الضرر عن نفسه .

ولو كاتب أم ولده وأمه له وقيمتها سواء ثم أعتق أم الولد أو عتقت بموته فالأخرى تسعى في نصف البديل لأن البديل يتوزع على قيمتهما وقيمتها سواء وبإعتاق أم الولد يصير مستوفيا حصتها من البديل .

وكذلك لو كاتب مدبرا له وقنا وقيمتها سواء ثم مات المولى فإن خرج المدبر من الثلث فإنه يسقط نصف البديل وسعي الآخر في نصف البديل .

وإنما يعني بهاتين المسئلتين أن تكون قيمته مدبرا أو قيمتها أم ولد مثل قيمة القن لأن في الانقسام إنما تعتبر القيمة على الصفة التي تناولها العقد و[] أعلم بالصواب .

\$ باب دعوة المكاتب \$ (قال) رضي [] عنه (جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاه

المكاتب فالولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف عقرها ونصف قيمتها للحر يوم علقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا) لأن المكاتب بماله من حق الملك في كسبه يملك الدعوة كالحر

فقيام الملك له في نصفها هنا ثبت نسب الولد منه من وقت العلوق وثبت لها حق أمية الولد في حق امتناع البيع تبعا